١٩١ (د-١٦) إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة، والدور الريادي الموكل الى اللجان الاقليمية فيما يتعلق بتنسيق أنشطة المنظومة كل في منطقتها،

وإذ تشير أيضا الى قراري الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥، المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، و ٢٣٥/٤٦، المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢، بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما[1]، ولا سيما الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٣٥/٤٦ ، المتعلقة بتعزيز اللجان الاقليمية،

وإذ تشير كذلك الى صلاحيات اللجنة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥)، المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣،

وإذ تشير الى قرارها ١٧٥ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإذ تدرك المزايا التي ستنشأ عن قدرة اللجان الاقليمية في الأنشطة التشغيلية، ولا سيما على الصعيد الاقليمي،

وإذ تحيط علماً بالخطوات التي اتخذها الأمين العام من قبْلُ في مجال إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة،

١- تُعرب عن تقديرها للأسلوب الذي ذللت به الأمانة التنفيذية للجنة العقبات التي اعترضها نتيجة للأحداث الأخيرة في المنطقة، فاستعادت بذلك مستوى من الأداء العملي يقارب مستوى أدائها قبل الأزمة، خلال فترة وجيزة نسبيا؛

٢- تُثني على الأمانة التنفيذية للخدمات القيِّمة التي أسدتها لبلدان المنطقة في عقد اجتماعات هامة و تقديم خدمات استشارية، وإعداد تقارير تحليلية؛

٣- تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن للجنة دوراً رئيسا تضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع غيرها من الهيئات المعنية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

٤- توصي بتعزيز إمكانيات اللجنة فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة الانمائية والمبادرة بها وتنفيذها لصالح الدول الأعضاء؛

٥- توصي أيضا، في هذا الصدد، بأن تكون الأهداف التالية جزءاً من عملية إعادة التشكيل الجارية حاليا في الأمم المتحدة:

---

(١) يقصد بعبارة «إعادة تشكيل الأمم المتحدة» إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة.

(أ) تخويل اللجنة سلطات مركزية بشأن الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها اللجان الاقليمية بفعالية أكبر، فضلا عن تخويلها سلطات مركزية بشأن الموارد البشرية والمالية اللازمة (مثل الخدمات الاستشارية الاقليمية)؛

(ب) تحسين ترتيبات تنسيق الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها أطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، عن طريق تبادل المعلومات بين الوكالات والمؤسسات المعنية؛

(ج) تعزيز البرمجة المشتركة لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة باللجان الاقليمية، وكذلك تعزيز المشاركة النشطة للجان الاقليمية في عملية البرمجة والميْزَنة حسبما تتصل بأنشطتها، كالقيام، مثلا، بتمثيل اللجان الاقليمية في عضوية مجلس تخطيط البرامج والميْزَنة[٢]؛

(د) تعزيز دور اللجان الاقليمية كوكالات منفِّذة لمشاريع التعاون الفني الاقليمية ودون الاقليمية بصفة خاصة؛

(هـ) تأكيد التمييز بين الوكالات المموّلة والوكالات المُنَفِّذَة؛

(و) السعي الى الاضطّلاع بأنشطة مشتركة مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

٦- تخوّل الأمين العام التنفيذي إعادة تنظيم هيكل الأمانة التنفيذية للجنة، بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، لزيادة فعالية أنشطتها؛

٧- تدعو الدول الأعضاء الى تغذية حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للاسكوا من أجل تعزيز الأنشطة التشغيلية والتنفيذية التي تقوم بها الاسكوا لصالح بلدان المنطقة، وتطلب الى الأمين العام التنفيذي متابعة ذلك مع الدول الأعضاء؛

٨- تقرر إحالة هذا القرار وتقرير الاسكوا عن هذا الموضوع[٣]، الى الهيئات الحكومية الدولية القائمة بعملية إعادة التشكيل الجارية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

الجلسة العامة الخامسة
٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

---

(٢) بالاستناد الى الفقرة ١٦٩(ج) من تقرير الأمين العام عن التعاون الاقليمي (E/1992/65).

(٣) E/ESCWA/16/10.